

مخاطر مرتفعة تهدد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

حرائق الغابات

رهان على تعزيز صمود المجال الترابي الجهوي

قراءة استراتيجية - نقاط الإقطة

- **الضغط المرتبط بالإقبال الصيفي ومخاطر اندلاع الحرائق:** يؤدي الإقبال المكثف على الفضاءات الغابوية خلال فصل الصيف، مقترنا بارتفاع درجات الحرارة، إلى زيادة مخاطر اندلاع الحرائق الناجمة عن الأنشطة البشرية. كما قد تسهم الأنشطة الترفيهية، والزهرات، وإشعال النيران بشكل غير مراقب، أو السلوكيات غير المسؤولة، في ارتفاع عدد بؤر الحرائق، خاصة بالمناطق الأكثر استقطابا للزوار.
- **تعرض البنيات التحتية والمواقع السياحية للمخاطر:** تضم الأقاليم المصنفة ضمن مستوى الخطر الأقصى غابات، ومجاور للنقل، ومواقع سياحية تعرف إقبالا كبيرا، مما قد يضاعف أثر أي حريق على حركة التنقل، والأنشطة الاقتصادية، والقطاع السياحي. كما قد يؤدي ذلك إلى إغلاق مؤقت لبعض الطرق، أو إجلاء عدد من المواقع، أو اضطراب النشاط السياحي، بما ينعكس مباشرة على الاقتصاد المحلي خلال ذروة الموسم الصيفي.
- **ظروف مناخية أكثر ملاءمة لاندلاع الحرائق:** وفقا للوكالة الوطنية للمياه والغابات، تظل الأسابيع القادمة وشهرا غشت وشتمبر حرجة بشكل خاص، وذلك بسبب استمرار الظروف المناخية الحارة والجافة.
- **جاهزية منظومات الوقاية والتدخل:** تشكل فعالية أنظمة المراقبة، والإنذار المبكر، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، عاملا حاسما في الحد من اتساع نطاق الحرائق وتقليص آثارها. كما تظل سرعة رصد بؤر الحرائق والتدخل لإخمادها من أبرز عوامل النجاح في احتوائها قبل أن تمتد إلى السكان، أو البنيات التحتية، أو الفضاءات الطبيعية الحساسة.

التوصيات الاستراتيجية

في إطار تعزيز الصمود الترابي، تبرز هذه الوضعية أن الجهة ستستفيد من استكمال آليات التدخل باعتماد مقاربة تتركز بدرجة أكبر على الاستباق، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، وحماية الأصول الاقتصادية والبيئية.

1. إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر عرضة للمخاطر: تعزيز منظومة المراقبة بالمناطق الأكثر عرضة للحرائق، مع مراعاة مستوى الخطورة، وكثافة الإقبال السياحي، ووجود البنيات التحتية الحيوية، والفضاءات الطبيعية الأكثر استقطابا للزوار.
2. تعزيز أنظمة الإنذار: تطوير وسائل الإخبار والإنذار، من قبيل الرسائل النصية الموجهة جغرافيا، ولوحات الإرشاد، والتطبيقات الرقمية، ومصنات التواصل الاجتماعي، بما يضمن إشعار السكان والزوار في الوقت المناسب.
3. إشراك الفاعلين في القطاع السياحي: تعبئة مؤسسات الإيواء، ومسيري المواقع الطبيعية، والمرشدين السياحيين، ووكالات الأسفار للمساهمة في جهود الوقاية واليات تدبير الأزمات.
4. حماية البنيات التحتية الاستراتيجية: إعداد خريطة للمخاطر تشمل البنيات التحتية، والتجهيزات العمومية، والمواقع الاقتصادية الأكثر عرضة للحرائق، بما يسهم في توجيه إجراءات الوقاية والاستثمارات بصورة أكثر نجاعة.
5. تعزيز الاعتماد على أدوات التوقع والاستباق: توسيع استخدام المعطيات الفضائية، وتقنيات الاستشعار عن بعد، وأدوات التوقع، لاستباق الفترات الأكثر عرضة لاندلاع الحرائق.
6. تعزيز صمود المجالات الترابية: إدماج الوقاية من حرائق الغابات بشكل أكبر ضمن السياسات الجهوية للتهيئة الترابية والتكيف مع التغيرات المناخية، ولاسيما من خلال اعتماد تدبير مستدام للفضاءات الغابوية.
7. تكثيف جهود التحسيس والتوعية: تعزيز حملات التحسيس الموجهة إلى المواطنين، بالنظر إلى أن أغلبية حرائق الغابات تعود إلى أسباب بشرية، بما يرسخ ثقافة الوقاية ويحد من السلوكيات المسببة لاندلاع الحرائق.

المصادر:

الوكالة الوطنية للمياه والغابات، الحصيلة المؤقتة لحرائق الغابات إلى غاية 20 يوليوز 2026، يوليوز 2026، المفوضية الأوروبية - مركز البحوث المشتركة (IRC) / النظام الأوروبي لمعلومات حرائق الغابات (EFFIS)، حرائق الغابات في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا برسم سنة 2022، 2023.

الإشارة الاستراتيجية

في أوج فصل الصيف، تواجه جهة طنجة-تطوان-الحسيمة مخاطر متزايدة لنشوب حرائق الغابات، نتيجة الارتفاع الحاد في درجات الحرارة، جفاف الغطاء النباتي، وتكثيف الإقبال على الفضاءات الطبيعية. تتجاوز تداعيات هذه الحرائق الخسائر البيئية والاقتصادية لتشكل تهديدا مباشرا لسلامة الساكنة وصحتها، وكذا لأمن فرق التدخل الميداني. وبناء عليه، يستوجب هذا التحذير تكثيف تدابير الوقاية والرصد والتنسيق المشترك، كغاية لحماية الأرواح والموارد الطبيعية، وصونا للجاذبية السياحية والاستثمارية للجهة.

أبرز المعطيات

حسب الحصيلة المؤقتة للوكالة الوطنية للمياه والغابات، المحينة إلى غاية 20 يوليوز 2026، سجلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة 70 حريق غابات منذ بداية السنة، ما يمثل 22.6% من إجمالي 310 حريقا تم إخمادها على الصعيد الوطني. وتعد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ثاني أكثر جهات المغرب تأثرا بظهور بؤر النيران، بعد جهة الرباط-سلا-القنيطرة التي سجلت 80 حريقا. وتسلط هذه الوضعية الضوء على الضغط الممارس على الفضاءات الغابوية الجهوية، وعلى ضرورة الملاحقة للحفاظ على مستوى عال من الإقطة.

الحصيلة الوطنية المحينة إلى غاية 20 يوليوز 2026:

على الصعيد الوطني، التهمت الحرائق الـ 310 المسجلة إلى غاية 20 يوليوز 2026 مساحة تقدر بـ 1850 هكتارا، غير أن الحصيلة المنشورة لم تحدد المساحة المتضررة في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

تعزيز إجراءات الوقاية: العودة إلى دروس تجربة سنة 2022:

التهمت الحرائق حينها 18704 هكتارا بالجهة، أي ما يعادل 82.2% من أصل 22762 هكتارا مسجلة على الصعيد الوطني، حيث كانت أقاليم العرائش وتطوان وشفشاون من بين المناطق الأكثر تضررا. وبخصوص شهري غشت وشتبر 2026، تدعو الوكالة الوطنية للمياه والغابات مرتادي المجالات الغابوية إلى الحد الصارم من استخدام النار، والإبلاغ الفوري عن أي اندلاع للنيران.

تحليل استراتيجي: التأثيرات المرتقبة

(أ) تزايد الضغوط على الجاذبية السياحية للجهة: لاسيما في الوجهات الطبيعية والساحلية، مثل شفشاون، وأفشور، ورأس سبارطيل، والمنتهز الوطني تلبسمطان، والسواحل المتوسطية، حيث قد تؤدي أي قيود على الولوج أو إغلاق مؤقتة إلى التأثير على ويرة الإقبال السياحي خلال ذروة الموسم الصيفي.

(ب) احتمال تعطل مؤقت للبنيات التحتية الاستراتيجية: بما في ذلك المحاور الطرقية، وشبكات الكهرباء، والاتصالات، والمنشآت المائية الواقعة بمحاذاة الكتل الغابوية، بما قد ينعكس على استمرارية الأنشطة الاقتصادية.

(ج) تدهور الرصيد الطبيعي الجهوي: بما قد يؤثر على الخدمات البيكولوجية، لاسيما الموارد المائية، وحماية التربة، والتنوع البيولوجي، والتي تمثل بدورها رافعة أساسية للتنمية السياحية والقروية.

(د) تزايد تعبئة الموارد العمومية: بما قد يفرض إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بين تدبير حالات الطوارئ والاستثمارات طويلة الأمد الموجهة إلى التهيئة، والوقاية، وتعزيز الصمود.